الأمم المتحدة S/2016/812

مجلس الأمن

Distr.: General
27 September 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليَّ موافاته، كل ٩٠ يوماً، بتقرير عن تنفيذه. ويُقدِّم التقرير معلومات مستكملة وتحليلاً للنزاع والوضع السياسي وبيئة العمل في دارفور، بما في ذلك التحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية خلال الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويعرض أيضا الخطوات التي اتخذتها العملية المختلطة في سبيل تحقيق النقاط المرجعية، ويصف التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في تقريرهما المشترك المؤرخ ٨ حزيران/ يونيه ٢٠١٦ (S/2016/510) والمعتمد في القرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦). وأخيراً، يُقدِّم التقرير معلومات مستكملة عن نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري وعن وضع استراتيجية للخروج.

ثانيا - ديناميات النزاع والحالة الأمنية

ألف - الاتجاهات السائدة وديناميات النزاع

٢ - بعد القتال العنيف الذي دار بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد في جبل مرة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، لم تحدث سوى مناوشات ميدانية متفرقة، صاحَبَها، حسبما أفادت التقارير، قصف جوي في نفس المنطقة، منذ حزيران/يونيه. وارتفعت حدة العنف الموسمي بين الرعاة والمزارعين في دارفور مقابل انخفاض في عدد النزاعات القبلية الواسعة النطاق. وما برحت حوادث إجرامية،

الرجاء إعادة استعمال الورق

بما في ذلك قطع الطرق، والاعتداء على النازحين، والعنف الجنسي والجنساني، تشكل سبباً أساسياً لانعدام الأمن في جميع أنحاء دارفور.

القتال بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين

٣ - نتيجة للعمليات العسكرية الجوية والبرية التي قامت بها حكومة السودان في الآونة الأخيرة، فقد نجحت الحكومة جزئياً في الحد من نطاق المنطقة التي يُنفِّذ فيها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد عملياته وذلك باقتلاع مقاتليه من العديد من قواعده الكائنة في سفوح جبل مرة. ومع ذلك، فما زال جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد يسيطر على جيوب في المناطق القريبة من سورتوني، شمال دارفور، وقد حالَ دون سيطرة القوات المسلحة السودانية على الجزء الجبلي الرئيسي من جبل مرة الواقع في وسط دارفور، وبخاصة المنطقة الواقعة شرق نيرتيتي، جنوب قولو، وبين روكيرو وقولو.

٤ - ولتأمين حرية الحركة دون عائق بالقرب من القواعد التي استولت عليها من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في كترم وسارونج، فقد شن الجيش من هاتين المنطقتين عدة هجمات على مواقع المتمردين. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، حاول الجيش الاستيلاء على كويلا الواقعة على بعد ٢٠ كيلومتراً شمال شرق نيرتيتي في وسط دارفور. وشن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد هجوماً معاكساً على قاعدة تابعة للجيش في بولدون، الواقعة في وسط دارفور، على بعد ١٨ كيلومتراً جنوب شرق نيرتيتي. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، هاجمت القوات الحكومية مواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في توي وكورامبي، شمال دارفور، على بعد ٣ كيلومترات شرق سورتوني. وواصل المسلحون العرب الذين ينتمي معظمهم إلى قبيلة الرزيقات الشمالية إضافة إلى بعض الأفراد الذين يشتبه في أنهم أعضاء في قوات الدعم السريع مساعيهم الرامية، فيما يبدو، لدعم الجيش ولمنع قوات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من تأمين الإمدادات اللوجستية لعناصره، وواصلوا المرابطة هناك بهدف مراقبة الطريق الواصل بين كبكابيّه وسورتوني في شمال دارفور.

٥ - وعلى الرغم من إعلان الحكومة في ٣٠ حزيران/يونيه وقف إطلاق النار من جانب واحد، تواصلت الاشتباكات بصورة متقطعة بين الجيش وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد طوال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. وفي ٧ آب/أغسطس، نفذ الجيش قصفاً جوياً على مواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقتي كوندا وبورانغا الواقعتين على بعد ٢٠ كيلومتراً شرق نيرتيتي. وأفادت التقارير أن قوات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد شنَّت في ٨ آب/أغسطس هجوماً معاكساً على موقعٍ تابع للجيش في كتم، الواقعة شرق نيرتيتي. وأفادت التقارير أيضاً أن طائرات الجيش نفذت مزيداً

من عمليات القصف الجوي في بولدون، في ٢٧ آب/أغسطس. ولم تتمكن العملية المختلطة من التحقق من صحة هذه التقارير، بما في ذلك عدد الإصابات المبلَّغ عنها في وسائل الإعلام، وذلك بسبب رفض الحكومة المتكرر إتاحة إمكانية الوصول إلى المنطقة بحجة الأسباب الأمنية.

٦ - ولم يحدث اشتباك عسكري بين الجيش وحركة العدل والمساواة أو جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي.

النزاعات المحلية والعنف القبلي

٧ - حدث انخفاض عام في عدد الحوادث الأمنية بين القبائل، ويعزى ذلك بوجه خاص لمشاركة الإدارة الأهلية بصورة أكثر فعالية ولأثر الإجراءات الأمنية التي اتخذتها سلطات الولايات، التي شملت نشر قوات الأمن بشكل مناسب، وإنشاء مناطق عازلة في المناطق الساخنة، ومنع استخدام الفدية (الديَّة) كأداة ابتزاز. غير أن الخلافات حول الحصول على الأراضي مع بداية موسم الزراعة في شهر حزيران/يونيه، أدَّت إلى وقوع عدة حوادث أمنية.

٨ - وفي غرب دارفور، اشتبكت عشيرة أولاد الجنوب من قبيلة الرزيقات الشمالية المرتحلة، في ٢٢ حزيران/يونيه، مع قبيلة مهدي المستقرة بتراع على ملكية الأراضي في منطقة أم طاجوك، شرق الجنينة، مما أسفر عن مقتل ٢٣ شخصاً، بينهم جندي، وتدمير ١٢ قرية تقطنها قبيلة مهدي وتشريد زهاء ٠٠٠ ٧ إلى ٠٠٠ ٨ شخص. وتم نشر الجيش وأفراد الشرطة إلى المنطقة لاحتواء الموقف. وعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام بين الجانبين في ٢٢ تموز/يوليه، أعربت قيادة قبيلة مهدي عن استيائها بسبب عدم وجود أحكام في الاتفاق بشأن دفع الفدية (الديَّة)، واستمرار عشيرة أولاد الجنوب في احتلال أراضي القبيلة. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، اشتبكت عشيرة جبل المسيرية مع عشيرة أولاد زيد من قبيلة الرزيقات الشمالية بتراع حول الزراعة والرعي في سيليه، الواقعة غرب دارفور، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص. واعتقلت القوات الحكومية شخصين فيما يتعلق بهذه الحوادث. وفي ١١ آب/أغسطس، أُعفيَ والي ولاية غرب دارفور، خليل عبد الله محمد، من منصبه بمرسوم من رئيس الجمهورية. وتم تعيين فضل المولى الهجا، وهو عضو سابق في البرلمان من ولاية سنار، خلفاً له. ووفقا لمصادر إعلامية، فقد اتسمت فترة الوالي السابق بوقوع العديد من الحوادث الأمنية بين القبائل في الولاية، وبتوتر العلاقات مع قادة المجتمعات المحلية وبشعور السلطات المركزية بشيء من المضض إزاء عدم إحراز تقدم في تسهيل عودة النازحين واللاجئين من تشاد.

٩ - وفي وسط دارفور، وعلى إثر حادث سرقة الماشية الذي نُسبَ إلى الميليشيات المسلحة والذي جرى في يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه، لاذ ٠٠٠ ١٧ شخص بالفرار من قريتي طور وطور الشرقية ولجأوا إلى قاعدة للجيش قريبة في المنطقة. وأُبلغ عن مقتل عشرة أشخاص في الحادث وإصابة العديد من الأشخاص الآخرين. وعاد الهدوء النسبي إلى المنطقة بعد أن أعادت الإدارة الأهلية معظم رؤوس الماشية المسروقة إلى أصحابها. وفي ٤ تموز/يوليه، وفي أعقاب حادث سرقة مواشي ارتكبه أفراد يشتبه في انتمائهم لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، اختطف أفراد مسلحون من قبيلة النوايبة خمسة أفراد من قبيلة الفور في منطقة كودي مارا، الواقعة إلى الشمال الشرقي من نيرتيتي. وتم إطلاق سراح المختطفين في ١٨ تموز/يوليه بعد تدخل لجنة حل النزاعات المحلية، والقيادة العشائرية وسلطات الولاية. واتفقت قبيلتا الفور والنوايبة على تمكين المزارعين المحليين من الوصول دون قيود إلى الأراضي في المنطقة.

١٠ - وفي جنوب دارفور، هاجمَ رعاةٌ من قبيلة الفَلاتة، بمساعدة من قبيلة الرزيقات مزارعين من قبيلة المساليت في أم عسل، الواقعة غرب قريضة في جنوب دارفور، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من قبيلة المساليت ومنع المزارعين الآخرين من الوصول إلى الأراضي الزراعية. وتم نشر القوات الحكومية على الفور إلى المنطقة لاحتواء التوتر واعتقلت سبعة من المشتبه بهم. وفي ٢٠ تموز/يوليه، وقَّع زعيما القبيلتين، بتيسير من حاكم ولاية جنوب دارفور، اتفاقاً آخر لوقف الأعمال العدائية، وتعهدا بتنفيذ بنود الاتفاقين السابقين المبرمين بينهما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٦ ومراسيم سلطات الولاية الرامية إلى تسهيل التعايش السلمي خلال موسم الهجرة والزراعة. غير أن الوضع تدهور مرة أخرى في ٢٢ و ٢٧ آب/أغسطس، عندما هاجم رعاة من قبيلة الفَلاتة مزارعين من قبيلة المساليت في منطقتي طويل ونبقايا اللتين تقعان، على التوالي، إلى الشرق والغرب من قريضة، مما أسفر عن مقتل ٩ من أفراد قبيلة المساليت، واثنين من أفراد الشرطة الحكومية وإصابة ١٢ شخصاً. وفي شمال دارفور، هاجمت ميليشيات عربية رعاةً من قبيلة الزغاوة في قرية بعاشيم، الواقعة شمال غرب مليط مما أسفر عن مقتل ثلاثة من الرعاة وإصابة اثنين منهم، واختطاف خمسة رعاة وسرقة المواشي.

١١ - وفي شرق دارفور، لا يزال النزاع على ملكية الأراضي بين قبيلتي الرزيقات الجنوبية والمعاليا دون حل. ومع ذلك، وعلى الرغم من استمرار الحوادث الأمنية بين القبيلتين فيما يتعلق بسرقة المواشي، فإن التدخل السريع من جانب قيادتهما المحلية، فضلا عن وجود القوات الحكومية في المنطقة، مَنَعا تصعيدَ العنف بينهما. وأسفر القتال الذي وقع في يومي

١ و ٢ آب/أغسطس، بسبب سرقة المواشي، بين عشيرة العقاربة من قبيلة المعاليا وقبيلة الرزيقات الجنوبية في منطقة كيل كيلي، الواقعة شرق دارفور، عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة سبعة آخرين بجروح. ووقَّعت المجموعتان، في ٢٧ آب/أغسطس، بتيسير من الحكومة، اتفاق سلام في مدينة المجلد، الواقعة غرب كردفان، لإنهاء القتال. ومع ذلك فقد تظاهر، في ٣ أيلول/سبتمبر، ممثلون عن جميع عشائر قبيلة المعاليا في عديلة احتجاجاً على الاتفاق، مدَّعين أنه لم يكن شاملاً لكامل مكونات قبيلة المعاليا وأن الممثلين الفعليين لعشيرة العقاربة لم يوقعوا عليه.

١٢ - وعلاوة على ذلك، أدَّت محاولات الحكومة لفرض إجراءات أمنية ومعالجة الآثار المترتبة على القتال الذي وقع في نيسان/أبريل في شرق دارفور إلى زيادة حدة التوتر مع كلتا القبيلتين. ففي يوم ٢٨ حزيران/يونيه، وبعد إطلاق النار على أحد الجنود في الضعين، ألغى الجيش محاولة للقبض على ميليشيا الرزيقات الجنوبية المشتبه في ضلوعها في الهجوم على مقر الوالي. وفي ٤ تموز/يوليه، قُتِل تسعة من أفراد الجيش في أثناء تبادل كثيف لإطلاق النار مع ميليشيا الرزيقات الجنوبية في المنطقة الواقعة بين أم ورقات والجوازات غرب الضعين. وخلال ورود تقارير عن زيادة التعبئة في صفوف ميليشيا الرزيقات الجنوبية في المنطقة، أعلن والي شرق دارفور، في ٦ تموز/يوليه، أن الأشخاص المتورطين في الهجمات التي وقعت في نيسان/أبريل لن يلاحقوا قضائياً. وفي ١٠تموز/يوليه، نظم شباب من قبيلة المعاليا مظاهرة في عديلة جرت دون وقوع حوادث ضد قرار الوالي وطالبوا بالإفراج عن أقاربهم الذين تحتجزهم سلطات الولاية بتهمة ارتكابهم جرائم مختلفة.

الجريمة واللصوصية

الحوادث الاجرامية التي تستهدف النازحين

١٣ - أُبلِغت شرطةُ العملية المختلطة بما مجموعه ٣٨ حادثة من الحوادث الإجرامية التي تستهدف النازحين داخلياً، من بينها القتل والاغتصاب والاختطاف، والتي ارتكبها مجرمون انتهازيون أو مليشيات قبلية. وشكلت جرائم القتل والاغتصاب، في بعض الحالات، جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقا قائمة على ترهيب النازحين بهدف منعهم من القيام بأنشطة زراعية خارج المخيمات في مناطقهم الأصلية. وفي حالات الاختطاف، غالبا ما اتخذت السلطات الحكومية وقادة الميليشيات العربية الإجراءات الرامية للإفراج عن الضحايا وأجرت مفاوضات بهذا الشأن.

١٤ - وواصلت العملية المختلطة تسيير دوريات داخل مخيمات ومواقع تجمع النازحين وخارجهما وذلك بمثابة رادع للمجرمين وتوفير الحماية لسكانهما. وحافظت البعثة على وجود مستمر في مواقع التروح لرصد ومعالجة القضايا المتعلقة بسلامة وأمن النازحين. كما تقوم العملية المختلطة بشكل منهجي بإبلاغ أجهزة وسلطات إنفاذ القانون الحكومية عن حوادث إجرامية تمس النازحين. ومع ذلك، لم تجرِ في كثير من الحالات تحقيقات فعالة أو لم تُفتَح قضايا جنائية.

الحوادث الاجرامية التي تمسّ المدنيين الآخرين

١٥ - سُجِّل ما مجموعه ٣٣٥ حادثة من الحوادث الاجرامية و ٧٩ حالة وفاة مقارنة بما مجموعه ٤٣٥ حادثة و ٩٢ حالة وفاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت تلك الجرائم القتل (٤٨ حالة)، والسطو المسلح (٣٩ حالة)، ومحاولة السطو (٧ حالات)، والاعتداء/التحرش (٩٦ حالة)، والسطو/الاقتحام (١٩ حالة)، والنهب (٣ حالات)، والاختطاف (١١ حالة)، وإشعال الحرائق (حالة واحدة)، وإطلاق النار (٦٢ حالة)، والهجوم/نصب الكمائن (٩ حالات)، والتهديد (٧ حالات)، وسرقة المواشي (٣٠ حالة)، وجرائم متفرقة (٣ حالات).

١٦ - وحدث انخفاض في الجريمة في المدن الرئيسية في دارفور بفضل بعض التدابير التي اتخذتها الولاة مثل حظر الدراجات النارية وحمل السلاح من قبل الأشخاص غير المرخص لهم بحملها في المدن، فضلا عن نشر قوات أمن حكومية إضافية. وظل العنف والجريمة المنظمة في المناطق الريفية مسألتين تثيران القلق الشديد أيضاً وتمثلان تحدياً كبيراً أمام مساعي استعادة سيادة القانون والأمن.

باء - التطورات السياسية

اتفاق خريطة الطريق والمحادثات بشأن وقف الأعمال العدائية

١٧ - أُحرز بعض التقدم في العمليات المختلفة التي تهدف إلى حل النزاعات في السودان، بما في ذلك دارفور. ففي أثناء الاجتماعات التي عقدت في باريس في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه، وافقت جماعات المعارضة التي انعقدت تحت شعار ''نداء السودان''، على الرغم من رفضها المستمر مبدئياً للتوقيع على اتفاق خريطة الطريق الذي تم التوصل إليه بوساطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، في آذار/مارس، من حيث المبدأ على التوقيع على الوثيقة، رهناً باستيفاء الشروط التالية: عقدُ اجتماع قبل الحوار مع الحكومة في

أديس أبابا لمناقشة متطلبات وطرائق إجراء حوار وطني شامل؛ وتكليفُ شخص مستقل برئاسة الحوار؛ وضمانُ التزام الحكومة بتنفيذ نتائجه.

١٨ - وفي ٨ آب/أغسطس، وُقِّع في إطار ''نداء السودان'' اتفاق خريطة الطريق في أديس أبابا، الذي كانت الحكومة قد وقعته بالفعل في ٢١ آذار/مارس. وكان في عداد الموقعين عليه حركتان من حركات التمرد في دارفور، هما حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي. ويهدف الاتفاق، بصيغته التي أقرها الأطراف، إلى تمهيد الطريق نحو إنهاء الحرب في دارفور وفي المنطقتين وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وبالإضافة إلى هذه الأهداف الموضوعية، تم تصميم خريطة الطريق بحيث تُسهِّل إجراء سلسلة من عمليات التفاوض تتناول مجالات الخلاف الرئيسية بين الحكومة والمعارضة، من خلال إجراء حوار وطني حقيقي وشامل. وقد رفضت جماعات المعارضة الرئيسية باستمرار عقد مؤتمر للحوار الوطني في الخرطوم، الذي دعتها الحكومة إليه، وذلك بحجة أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم تلاعب بالعملية. وأصرت المعارضة أيضاً على أن أي اتفاق سلام يجب أن يكون وطنياً بطبيعته، وأن يُنفَّذ في إطار عملية إصلاح سياسي تجري بمشاركة جميع قوى المعارضة، وليس من خلال محادثات منفصلة تتم بشأن دارفور والمنطقتين.

الحوار الوطني

١٩ - في ٦ آب/أغسطس، خلال اجتماع عقدته الجمعية العامة للحوار الوطني في الخرطوم، أعطى رئيس السودان، عمر البشير، توجيهاً للجنة التنسيق التابعة للجمعية بالتوصّل، على وجه السرعة، إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات التي صدرت في شباط/فبراير ٢٠١٦ عن اللجان الفرعية الست، وذلك قبل انعقاد المؤتمر الجامع لكل الأحزاب في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وتناولت هذه التوصيات مسائل مرتبطة بنظام الحكم، والترتيبات الانتقالية، والهوية السودانية، والحريات والحقوق الأساسية.

جيم - الحالة الإنسانية

٢٠ - بحلول نهاية آب/أغسطس، ووفقاً للفريق القُطري للعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة وشركائه، كانت موجة جديدة تضم ٦٠٠ ٨٠ شخص تقريباً، جلّهم من النساء والأطفال، قد التحقت بركب النازحين في مختلف أنحاء دارفور منذ بداية عام ٢٠١٦، بسبب القتال في جبل مرة على وجه الخصوص. وأفادت تقارير عن نزوح ٤٠٠ ١١٧

شخص إضافي لّما يتم التحقّق بشأنهم بسبب تعذّر الوصول إليهم. وفي وقت متزامن، أشارت تقارير إلى عودة ٠٠٠ ٥٩ شخص منذ ذلك الوقت.

٢١ - واستضاف شمال دارفور غالبية النازحين الذين تمّ التحقق بشأنهم (٩١٢ ٥٢)، تلاه جنوب دارفور (٤٤٥ ٢٢) ووسط دارفور (٠٢٣ ٥). وفي شمال دارفور، لم يتمّ الإبلاغ عن وصول نازحين جدد منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وقد تراجع عدد النازحين تراجعاً بسيطاً (من ٠٠٠ ٥٨)، حسب نتائج تعداد للأفراد أجراه برنامج الأغذية العالمي في سورتوني وطويلة. وفي هذه الأثناء، في جنوب دارفور، أجرت المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي عمليات للتحقق من باب إلى باب في كاس، ومخيم عُطاش، وفي ميرشنق ومنواشي والملم. وفي وسط دارفور، تعذَّر إجراء عمليات التحقّق من اللاجئين وتسجيلهم إلا في مخيمي الحصاحيصا والحميدية.

٢٢ - وجرى الإبلاغ عن نازحين قد يصل عددهم إلى ٥٠٠ ١١٠ نازح لم يتم التحقق بشأنهم في وسط دارفور. وأشارت مفوضية العون الإنساني ومصادر أخرى إلى أن ٠٠٠ ٥٨ شخص قد نزحوا إلى طور، وقلدو، وقولو، ونيرتيتي، ومعسكر شمال نيرتيتي، أو تضرّروا في هذه الأماكن. وتشير تقارير إلى أنّ أشخاصاً قد يصل عددهم إلى ٠٠٠ ٤٥ شخص لا يزالون نازحين في منطقة بوري ووادي بوري، ولا يزال تأكيد مثل هذه التقارير غير ممكن بسبب عدم إمكانية الوصول إلى هذه المنطقة. وأفيد بأن زالنجي (مخيما الحصاحيصا والحميدية) وداية وسوق فانقا وروكيرو تضمّ ٥٠٠ ١٢ نازح، ولم يتمّ التحقق إلا من حوالى ٠٠٠ ٥ شخص منهم في زالنجي. وفي جنوب دارفور، وصل نحو ٩٠٠ ٢ شخص مؤخراً إلى كاس، حيث أفادت المفوضية أنهم نزحوا من طور، بينما تشير تقارير إلى أنه لا يزال من غير الممكن الوصول إلى ٨٠٠ شخص في دريبات بسبب عدم وصول المساعدات الإنسانية.

٢٣ - وأفادت السلطات بوجود نحو ٠٠٠ ١٤٨ من العائدين الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في قولو، وأن الحكومة قد وفّرت مواد للإغاثة. ومع ذلك، كان على الشركاء في المجال الإنساني التحقق من عودتهم، ولم يستطيعوا التأكد من أنهم قد عادوا طوعاً، وذلك بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول.

٢٤ - كذلك، أدّت حادثة في قرية حجر بوكيس، في غرب دارفور، قُتل فيها أحد أبناء القرية وأُحرق فيها ١٦ منزلاً، إلى نزوح نحو ٥٠٠ ١ شخص إلى أم طاجوك، وفقاً لمفوضية العون الإنساني والعملية المختلطة، بالإضافة إلى ٠٠٠ ١ شخص لاذوا بالفرار إلى قرية أخرى داخل المحلّيّة نفسها. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أجرى فريق مؤلّف من منظمات غير حكومية دولية،

وجمعية الهلال الأحمر السوداني ومفوضية العون الإنساني تقييماً لاحتياجات النازحين داخل منطقة أم طاجوك، وأفادوا بوجود حوالى ١ ٦٠٠ نازح في البلدة نفسها. ولا يزال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يعمل على التثبت من معلومات إضافية وردت عن تحركات السكان. وتفيد تقارير بأن سكان أم طاجوك أدركوا لدى عودتهم أن أراضيهم قد احتُلّت بالفعل.

٢٥ - وفي الفترة بين تموز/يوليه وآب/أغسطس، أدت الفيضانات إلى تضرّر ما يُقدر بنحو ٤٦ ٢٠٠ شخص في شمال وجنوب وغرب دارفور، بما في ذلك النازحون والمجتمعات المضيفة على السواء. وكان مخيما كلمة والسلام في جنوب دارفور، ومخيم شنقلي طوباية في شمال دارفور، من أشد الأماكن تضرراً. وتوقّعت خطط الطوارئ المتصلة بهذه الفيضانات في شمال وجنوب وغرب دارفور بتضرر نحو ٠٠٠ ٨٥ شخص. وتُواجه الاستجابة الإنسانية المستمرة عراقيل تفرضها صعوبة الوصول والتوترات بين القبائل.

٢٦ - وبحلول نهاية تموز/يوليه، وصل حوالى ٠٠٠ ٦٥ شخص من جنوب السودان (تمّ التحقق من عدد بعضهم وتقدير عدد بعضهم الآخر) إلى شرق وجنوب وشمال دارفور، وقد فرّوا إمّا من القتال الدائر في منطقتي راجا وواو وإما من النزاع وانعدام الأمن الغذائي في منطقة بحر الغزال. وانتقل معظم هؤلاء اللاجئين إلى تسعة مواقع في شرق دارفور، في حين ذهب ما يقدّر بنحو ٣٠٠ ٥ لاجئ إلى شمال دارفور و ٦٠٠ ٥ إلى جنوب دارفور. ولأسباب مختلفة، منها القيود الصارمة المفروضة من الحكومة على التنقّل، لم يتسنَّ الوصول إلى جميع اللاجئين، وما فتئ التحقق من أعدادهم والاستجابة لاحتياجاتهم يشكلان مهمةً عسيرة.

دال - بيئة العمل

الهجمات على البعثة والقيود المفروضة على حركتها ومنعها من الوصول

٢٧ - استمر المجرمون والعصابات المسلحة في استهداف موظفي العملية المختلطة وممتلكاتها. وسُجّل ما مجموعه ١٦ حادثة إجرامية تضمنت ٩ محاولات اقتحام/سطو/سلب، بالإضافة إلى تعدّيين على الممتلكات وهجوم مسلح واحد، مقابل ٢٠ حادثةً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، هاجم ١٦ مسلحاً موظفَيْ أمن متعاقدَيْن مع العملية المختلطة، كانا يحرسان مركزاً للمياه في لبدو، شرق دارفور، وجرّدوهما من أمتعتهما الشخصية وسرقوا مولّداً.

٢٨ - واستمر أفراد الأمن الحكوميون بفرض قيود على الحركة الجوية والبرية للعملية المختلطة. وفي جنوب دارفور، منعت أجهزة الأمن التابعة للحكومة ٣٧ دورية برية من الدخول إلى نيالا ومحيطها في تموز/يوليه وآب/أغسطس، بحجة أن استخدام البعثة لناقلات

الأفراد المصفّحة يخلق انطباعاً بانعدام الأمن في المنطقة. وفي وسط دارفور، ظلّت العملية المختلطة لا تستطيع الوصول بشكل كامل ومن دون عوائق إلى مناطق النزاع في جبل مرة، مما منعها من التحقق من تقارير عن وقوع هجمات برية وجوية. علاوة على ذلك، وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٧ آب/أغسطس، رفض أفراد الجيش منح تصريح أمني للعملية المختلطة يخوّلها إجراء دوريات ليلية عادية من مواقع أفرقتها في زالنجي ونيرتيتي بوسط دارفور. وفي شمال دارفور، ظلت الطريق بين كبكابية وسورتوني مغلقة من قِبل الميليشيات العربية، مما كان له أثر سلبي كبير على العملية المختلطة والعمليات الإنسانية، بما في ذلك على تقديم المساعدة إلى النازحين. وفي إطار عملها مع العملية المختلطة، أكدت حكومة الولاية على أن هذا الحصار يُعزى إلى الوجود المزعوم لعناصر من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في موقع تجمع النازحين في سورتوني، والسرقات المتكررة للمواشي من جانب العرب الرُّحل. ولا تزال العملية المختلطة تتواصل مع السلطات بشأن هذه القيود.

الهجمات على الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والقيود المفروضة على حركتها ومنعها من الوصول

٢٩ - سُجّلت خمسة حوادث ضد جهات فاعلة في مجال المساعدة الإنسانية (ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمتان غير حكوميتين دوليتان). وفي ١٦ حزيران/يونيه، شنّ ثمانية رجال مسلحين هجوماً على مخيم خور عمر للنازحين في شرق دارفور، مما أدى إلى سرقة قربة مياه كبيرة وفرتها اليونيسيف سعتها ١٠ ٠٠٠ لتر وتضرر أخريَين.

٣٠ - وبشكل عام، ظلت بيئة العمل الإنساني محفوفة بالمصاعب الكبيرة بسبب انعدام الأمن والمعوّقات البيروقراطية المفروضة من الحكومة. ومنذ اعتماد التوجيهات والإجراءات للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦، تصدر تصاريح السفر إلى دارفور لمدة ستة أشهر كحد أقصى فقط، كما تُسجّل محاولات لفرض جهات شريكة وطنية محددة على الجهات الإنسانية للعمل معها. وبقي الحصول على تصاريح للسفر إلى المناطق الواقعة خارج عواصم الولايات أمراً عسيراً لأسباب شتى، منها غياب أطر إجرائية على مستوى الولايات تحدد أطرا زمنية واضحة وتبين أدوار السلطات المختلفة.

٣١ - وظلت طُرق وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في جبل مرة مقطوعة. ومنذ اندلاع الأعمال العدائية، تفرض قيود على الوصول إلى بعض المناطق في دارفور، منها طور ودريبات وقولو وجلدو وروكيرو. علاوة على ذلك، أمسى الوصول إلى جبل مرة معقّداً بسبب القرار بمعالجة طلبات الوصول إلى بعض المواقع هناك عن طريق مفوضية العون الإنساني على المستوى الاتحادي. وقامت أوساط العمل الإنساني

بمحاولات عديدة، دون طائل، لإيفاد بعثات لإجراء تقييم شامل متعدد القطاعات للمواقع المتضررة، بما فيها جلدو وقولو وطور وبوري ووادي بوري. وحيثما تمّ السماح بالوصول، أثّرت تدابير التحكم الصارمة على القدرة على إجراء تقييمات مستقلة وتقديم المساعدة. على سبيل المثال، في ٣ آب/أغسطس، أُذن بإجراء زيارة ميدانية إلى قولو يقودها نائب منسق الشؤون الإنسانية في دارفور، وتشارك فيها العملية المختلطة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القُطري وممثلين عن الحكومة على الصعيدين الاتحادي والمحلي، ولكن سُمح بأن تستغرق هذه الزيارة بضع ساعات فقط.

٣٢ - وفي حين قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع الأغذية بشكل عاجل في فانقا شوك ونيرتتي وطور، حال تعذُّر الوصول وفرض القيود الإدارية دون توزيع الأغذية في جلدو وروكيرو أو قولو وتسبّبا بتأخر توزيع المواد غير الغذائية في بلدة جلدو وقرية طور.

تأشيرات الدخول والتخليص الجمركي

٣٣ - تمت الموافقة على منح ما مجموعه ٤٩٢ تأشيرة دخول، معظمها للمتعاقدين مع العملية المختلطة وأفراد الشرطة التابعين لها. ولغاية ١٢ أيلول/سبتمبر، كان ما مجموعه ٨٣ طلباً من أصل الطلبات المقدمة منذ كانون الثاني/يناير للحصول على تأشيرة لا يزال قيد الدرس.

٣٤ - وبالرغم من أنّ قسم حقوق الإنسان لم يُمنَح أي تأشيرة منذ بداية عام ٢٠١٦ وأنّ معدل الشغور فيه ظلّ ٥٧ في المائة، جاءت معدلات الشغور في الاتصال والإعلام (٢٤ في المائة) وقسم الأمن والسلامة (١٢ في المائة)، ومركز العمليات المشتركة (٢٣ في المائة) وقسم حماية المدنيين (١٧ في المائة) أقل مما كانت عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولم يتم لغاية الآن البتّ في طلب رئيس قسم حماية المدنيين للحصول على تأشيرة دخول. وفي الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ألغت الجمعية العامة للأمم المتحدة عشر وظائف ظلت شاغرة لأكثر من ثلاث سنوات بسبب رفض منح تأشيرات دخول، وهي تشمل وظيفة كبير المستشارين لشؤون حماية المرأة ووظيفة كبير موظفين معني بالتخطيط.

٣٥ - ومع تطبيق نظام اختيار الموظفين والتنقل المنظم الجديد في إطار شبكة السياسة والسلام والعمل الإنساني، والذي دخل حيز النفاذ في الأمانة العامة في ١٥ كانون الثاني/يناير، سجّل ملء الوظائف الشاغرة للموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا لغاية الرتبة مد-٢ ضمناً حالات تأخير شديد. ونتيجة لذلك، لم تُستكمل أية عمليات لاختيار موظفين فنيين في العملية المختلطة في عام ٢٠١٦، مما أثر على عدد طلبات التأشيرات المقدَّمة.

٣٦ - وإثر اجتماعات على المستوى التقني عقدتها العملية المختلطة والحكومة في ١٥ حزيران/يونيه و ٢٧ تموز/يوليه و ٧ آب/أغسطس، أُفرج عن ٢٧١ حاوية حصص الإعاشة من ميناء بورتسودان، بينما بقيت ٥٩ شحنة (١٠١ حاوية) في انتظار الموافقة على الإفراج عنها. وفي غضون ذلك، بقي ما مجموعه ٣٦٧ شحنة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات موجودةً في كل من بورتسودان والخرطوم، حيث ما زال بعضها موجوداً منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، في انتظار موافقة الجمارك على الإفراج عنها. وأفضت حالات النقص الناجمة عن ذلك إلى إعاقة قدرة قوات العملية المختلطة على التواصل وإجراء دوريات فعّالة وحماية المدنيين، كما فرض دفع غرامات تأخير وتكاليف إضافية على البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة وعلى الأمم المتحدة.

ثالثاً - تنفيذ الولاية

ألف - تقديم الدعم لعملية سلام شاملة للجميع

الوساطة الرفيعة المستوى

٣٧ - في ١١ تموز/يوليه، وفي اجتماع يسّره المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى السودان وجنوب السودان، التقى الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك مع قائد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد النور في باريس، لإقناعه بالمشاركة مجدداً في عملية السلام في دارفور. ووافق السيد النور على عقد اجتماع لقادة حركته في منتصف أيلول/سبتمبر للتداول في هذا الشأن. وطلب من العملية المختلطة المساعدة في اتخاذ الترتيبات اللوجستية لعقد هذا الاجتماع. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة، ما زال عليه تقديم مزيد من التفاصيل بشأن هذا الاجتماع.

٣٨ - وإثر توقيع اتفاق خريطة الطريق، بدأت المحادثات حول وقف الأعمال العدائية في دارفور بين حركة العدل والمساواة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي والحكومة في ٩ آب/أغسطس. وترأس رئيس نيجيريا السابق، عبد السلام أبو بكر، المحادثات بشأن دارفور، في حين تولّى نائب الممثل الخاص المشترك في العملية المختلطة (للشؤون السياسية) تيسيرها. وركزت المناقشات على وضع مشروع وثيقة حول وقف الأعمال العدائية سبقت مناقشته في دبري زيت، إثيوبيا، في ٢٥ كانون الثاني/يناير.

٣٩ - وفي ١٤ آب/أغسطس، عُلِّقت المحادثات حتى إشعار آخر، عقب خلافات بين الطرفين بشأن الكشف عن مواقع القوات المتمردة؛ وحول دور وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للمفاوضات السياسية اللاحقة؛ والحاجة إلى إنشاء هيكل إشرافي مشترك

جديد للعمليات الإنسانية؛ وإطلاق سراح أسرى الحرب. وتم أيضاً تعليق المحادثات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، التي جرت في نفس الوقت، حتى إشعارٍ آخر، بسبب خلافات حول طرائق إيصال المعونة الإنسانية داخل المنطقتين.

٤٠ – وفي الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر، ومتابعةً للمحادثات، عقد نائب الممثل الخاص المشترك (للشؤون السياسية) مشاورات مع قادة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي في كمبالا. وأشارت كلتا الحركتين مجدداً إلى المسائل الخلافية في المحادثات، وإلى أنه إذا أظهر الطرفان المرونة اللازمة بشأن مسألتي الإفراج عن أسرى الحرب وآلية الإشراف على المساعدة الإنسانية، فسيكون ممكناً التوصل إلى اتفاق في المستقبل القريب. واجتمع نائب الممثل الخاص المشترك (للشؤون السياسية) أيضاً مع ممثلين لحكومة أوغندا وطلب دعمها في حث الحركتين على توقيع وثيقة وقف الأعمال العدائية والمضي قدماً في العملية السياسية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى سلام ناتج من المفاوضات في دارفور. كما اجتمع، لدى عودته إلى السودان، مع كبير المفاوضين في دارفور لحث الحكومة على النظر في المطالب المتصلة بالإفراج عن أسرى الحرب.

وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٤١ – في ٧ أيلول/سبتمبر، شارك رئيس تشاد، إدريس ديبي إيتنو، وأمير دولة قطر، تميم بن حمد آل ثاني، ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان – أركانج توادیرا، في حفل نظمته الحكومة بمناسبة انتهاء السلطة الإقليمية لدارفور. وفي الحفل، لم يقدم رئيس السودان مزيدا من الإيضاح فيما يتعلق بترتيبات خلافة السلطة، سوى قوله إن الحكومة ستواصل تنفيذ المشاريع الإنمائية في دارفور. ولم يَصدُر بعدُ مرسوم رسمي بشأن إعداد ترتيبات الخلافة للسلطة.

٤٢ – وفي ٢ آب/أغسطس، وقَّع الاتحاد الأوروبي اتفاقا لدعم عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور تبلغ قيمته ٠٠٠ ٨٠٠ يورو. ومن المتوقع أن يدعم ذلك التبرُّع عقدَ ١٥ اجتماعا على مستوى المحليات في دارفور واجتماع واحد للاجئين في تشاد. وفيما يتعلق باستئناف ٢٨ اجتماعا على مستوى المحليات باستخدام الأموال التي تبرعت بها حكومة السودان في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦، وقَّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقا مع الشركاء المنفذين في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦. وبصرف الأموال على مستوى المحليات، عُقدت مشاورات في بليل يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر وفي الفاشر يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر.

٤٣ - وقدمت العملية المختلطة الدعم التقني واللوجستي لعملية التسريح المقررة التي شملت ٨٠٠ من المقاتلين السابقين في الحركات الموقّعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والحالات المعلقة في وسط دارفور ضمن اتفاق دارفور للسلام. واستمرت إعادة الإدماج المحلية لـ ٧٠٠ من المقاتلين السابقين (٥٠٠ في شمال دارفور و ٢٠٠ في غرب دارفور) الذين سرحتهم العملية المختلطة. وشرعت الحكومة في وضع خطط أخرى لإعادة إدماج ١ ٠٠٠ مقاتل سابق آخر.

٤٤ - وفيما يتعلق بنزع سلاح المدنيين، وضعت الحكومة خطة مرحلية لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة في دارفور. وشملت المراحل التوعية، وتسجيل الأسلحة النارية وتوسيمها، والتسليم الطوعي للأسلحة بموجب برنامج ''السلاح من أجل التنمية''، وربما نزع السلاح القسري. ومن المزمع إطلاع العملية المختلطة والشركاء المعنيين على الخطة النهائية من أجل التماس الدعم التقني والمالي. إلا أن بعض الولايات، مثل شمال دارفور وجنوب دارفور، لا تزال في مراحل متباينة من مراحل مناقشة خطط الولاية وتنفيذ جهود نزع السلاح التجريبية. وواصل القسم المعني بتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية التابع للبعثة العمل مع لجنة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في السودان والجهات المعنية الأخرى على مناقشة استراتيجيات نزع السلاح التي تراعي المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

باء - حماية المدنيين

٤٥ - في القرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، أيَّد مجلس الأمن توصيات الأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، على النحو المبين في تقريرهما المشترك (S/2016/510)، المتعلقة بتركيز العملية المختلطة أنشطتها على ضمان حماية النازحين ومعالجة العنف القبلي. وركزت العملية المختلطة الجهود المتعلقة بحماية المدنيين على المواقع المعرضة للخطر، مع دعم الحلول الدائمة حيثما كانت الظروف مناسبة، وزيادة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني، وزيادة التأكيد على الإنذار المبكر والاستجابة، والرصد والتقييم والأنشطة التدريبية.

٤٦ - كما يشمل التركيز على حماية النازحين الإعداد، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لوضع خريطة لحالة الحماية للمخيمات، والمناطق المعرضة لخطر المزيد من النزوح، والمناطق التي يُحتمل العودة إليها في جميع أنحاء دارفور. وثمة فريق من الخبراء على استعداد لوضع هذه الخريطة، ولكنه في انتظار إصدار التأشيرات. كما تم التشديد بصفة خاصة على

تعزيز آليات الإنذار المبكر والاستجابة وأجهزة التنسيق المشتركة لحماية المدنيين بهدف حل و/أو منع النزاعات فيما بين القبائل وداخلها.

٤٧ - وضمن هذه الجهود، أُنشئت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية على نطاق خمسة قطاعات لكي تعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية وتقدم، في جملة أمور، معلومات الإنذار المبكر، اللازمة لتحسين الإبلاغ من أجل توفير دوريات لدعم المدنيين المعرضين للخطر، ولا سيما النساء والفتيات، أثناء الاضطلاع بأنشطة كسب العيش، وللقيام بتدخلات سريعة منسقة ومتكاملة لحماية المدنيين في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، أُنشئت مجموعات للحماية المشتركة على مستوى مقر البعثة والقطاعات، كما أُنشئت منتديات جديدة تابعة للأمم المتحدة للتنسيق المدني - العسكري في العمل الإنساني، بهدف تعزيز تبادل المعلومات والترتيبات اللوجستية فيما يتعلق بتوفير الحراسة وغير ذلك من المساعدات اللوجستية للشركاء في المجال الإنساني.

توفير الحماية المادية

٤٨ - واصلت العملية المختلطة التركيز على تقديم الاستجابات الموجَّهة للمدنيين المعرضين للخطر في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتعاونت البعثة بنشاط مع الحكومة وعملت بالتنسيق مع الفريق القطري لمعالجة تلك القضايا المحددة المتعلقة بالحماية. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظل العنف القبلي يؤثر سلبا على المدنيين متسببا في الوفاة والإصابات والنزوح وتدمير سبل العيش.

٤٩ - وظلت التوترات حادة بشكل خاص في سورتوني، شمال دارفور، في أعقاب هجوم قبيلة الرزيقات الشمالية على أفراد قبيلة الفور النازحين حديثا في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي ١٥ تموز/يوليه و ٢٥ آب/أغسطس، منعت قوات العملية المختلطة دخول مجموعة من العرب المسلحين إحدى مناطق تجمع النازحين، حيث زعموا أنهم بحاجة إلى استعادة حيواناتهم التي سُرقت من قبل. وضمن الجهود الرامية إلى معالجة الوضع، عملت قيادة العملية المختلطة بنشاط مع السلطات. وحافظت البعثة أيضا على وجودها العسكري والشُرطي للقيام بدوريات نهارية وليلية من أجل الاستجابة للاحتياجات الأمنية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال المنخرطين في أنشطة كسب العيش خارج منطقة التجمع.

٥٠ - وفي أعقاب أعمال العنف الكبيرة التي اندلعت بين القبائل في عدة أنحاء من غرب دارفور ووسطها منذ أيار/مايو، قامت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية التابعة للعملية المختلطة بإجراء تقييمات وزيارات تحقق للمناطق المتأثرة بهدف تحديد تهديدات الإنذار المبكر

التي يمكن أن تؤثر على المدنيين. وزارت الأفرقة منطقتي أم طاجوك وهبيلا في غرب دارفور وطور في وسط دارفور وتفاعلت مع المجتمعات والسلطات المحلية بشأن التدابير المتخذة لمعالجة التهديدات المتعلقة بالحماية.

٥١ - وقامت العملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ٢٩٨ ٢٢ دورية، منها ١٤٥ ٨ دورية روتينية، و ٦٣٤ ٩ دورية قصيرة المدى، و ٣٧٢ دورية طويلة المدى، و ٦٨٩ ٢ دورية ليلية، و ٣٥٥ عملية حراسة للمهام الإنسانية، و ١٠٣ ١ عمليات حراسة لوجستية وإدارية شملت ١٢٥ ٧ قرية و ٦٦٦ ٢ من مخيمات النازحين. وظلت الدوريات تقوم بدور رئيسي في حماية المدنيين عن طريق جمع معلومات الإنذار المبكر والتخطيط للاستجابة المناسبة للتهديدات الناشئة فيما يتعلق بالحماية.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٥٢ - في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، وفَّر الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة ٤١٨ عملية حراسة ذهابا وإيابا للشركاء الذين يعملون على تقديم المساعدة الإنسانية ورصد الحالة الإنسانية والحالة المتعلقة بالحماية، في شمال دارفور في معظم الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس، وفَّرت وحدات الشرطة المُشَكَّلة التابعة للعملية المختلطة ٦٥ عملية حراسة للمهام الإنسانية، لا سيما في جنوب دارفور ووسط دارفور، بما في ذلك إيصال المواد الغذائية وغير الغذائية).

تهيئة بيئة وقائية

٥٣ - أُبلِغت العملية المختلطة عن ما مجموعه ٤٠٢ من القضايا الجنائية مما أدى إلى إلقاء الشرطة السودانية القبض على ٧٧ شخصا، مقابل ٣٣٦ قضية أُبلِغ عنها خلال الفترة نفسها في عام ٢٠١٥. وواصل عنصر الشرطة في العملية المختلطة الاضطلاع بمبادرات الخفارة المجتمعية وتعزيز المهارات المهنية لفائدة ٢٤٨ من أفراد الشرطة السودانية (٢٢٦ رجلا و ٢٢ امرأة)، بالإضافة إلى تدريب متطوعي الخفارة المجتمعية.

٥٤ - وضمن مبادرات منع الجريمة في مخيمات النازحين، أُجريت ٤٥٤ دورية مشتركة شارك فيها ٧١١ من متطوعي الخفارة المجتمعية (٦٥٨ رجلا و ٥٣ امرأة). وبالإضافة إلى ذلك، نظمت العملية المختلطة ١٥٠ جلسة توعية لفائدة ٣٤٠ ٦ من النازحين (٥١٩ ٢ رجلا و ٣٢٣ ٢ امرأة و ٤٩٨ ١ طفلا) بشأن العنف الجنسي والعنف الجنساني، والمسائل المتعلقة بالسلامة والأمن، مع التشديد على أهمية إبلاغ الشرطة بالقضايا الجنائية وطلب العلاج الطبي للضحايا.

٥٥ - وتم الاضطلاع بما مجموعه ٦٠٦ زيارة إلى مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز لرصد أحوال الأطفال في مراكز احتجاز الأحداث والأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم في مرافق من ذلك القبيل. وإضافةً إلى ذلك، نُظِّمت ٢٢ حلقة عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومهارات كسب العيش لفائدة ٣٧٤ من النازحين (٣٠٧ رجال و ٦٧ امرأة)، وقُدِّم ١٤١ درسا في اللغة الإنكليزية لفائدة ٢٤٠ ٣ من النازحين (٦٨٣ ١ رجلا و ٥٥٧ ١ امرأة). وساهمت هذه الأنشطة في توطيد العلاقة بين الشرطة السودانية ومتطوعي الخفارة المجتمعية والنازحين وبين شرطة العملية المختلطة، حيث عززت قدرات المشاركين وحسنت فرص الوصول إلى العدالة وسيادة القانون.

٥٦ - ووثّقت العملية المختلطة ١١٧ حادثة جديدة من حوادث انتهاك حقوق الإنسان والتعدي عليها، شملت ٣٠٣ ضحايا، منهم ٣٢ طفلا)=، مقارنة مع ١٢٠ حادثة شملت ٣٨٧ ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومثَّلت انتهاكات الحق في الحياة ٣٥ حالة شملت ٦٥ ضحية من بينهم ٦ أطفال. ومثَّلت الحق في السلامة البدنية ٤٥ حالة شملت ١٦٧ ضحية، من بينهم طفل واحد. ومثَّل العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في شكل اغتصاب، ١٨ حالة شملت ٣١ ضحية، من بينهم ٢٤ طفلا. ووُثِّق ما مجموعه ١١ حالة من حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني شملت ٢٥ ضحية. ووقعت ثماني حالات اختطاف شملت ١٥ ضحية. وأكدت العملية المختلطة وقوع ٧٧ حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان والتعدي عليها، في حين لم يمكن التحقق من الحالات الأربعين المتبقية بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول. ومن بين ١١٧ حالة أُبلغ عنها، أفيد بأن قوات الأمن الحكومية و ''الجماعات المتحالفة'' معها مسؤولة عن ٢١ حالة شملت ٦٩ ضحية. أما الحالات المتبقية وعددها ٩٦ حالة، التي شملت ٢٣٤ ضحية، فيُزعم أن مرتكبيها مسلحون مجهولو الهوية، كثيرا ما يصفهم الضحايا بأنهم عرب.

٥٧ - وفي ٣١ تموز/يوليه، أفيد بأن جهاز الاستخبارات والأمن الوطني ألقى القبض على ما لا يقل عن ١٥ شخصا من مختلف مخيمات النازحين في وسط دارفور، عقب اجتماعهم مع المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى السودان وجنوب السودان خلال زيارته لدارفور. وفي ١٢ آب/أغسطس، أعربت وزارة خارجية الولايات المتحدة عن قلقها إزاء ما أفادته التقارير بشأن احتجاز أولئك الأفراد، ودعت الحكومة إلى إطلاق سراحهم فورا. وأعربت العملية المختلطة أيضا عن قلقها إزاء الاعتقالات المزعومة. وحتى ١٥ أيلول/سبتمبر، كان سبعة من المحتجزين قد أفرج عنهم.

٥٨ - وفي الفترة من ١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، عملت العملية المختلطة، بالتعاون مع المديرية العامة للسجون، على تدريب ١٥٠ من موظفي السجون على إجراءات التشغيل الموحدة لتيسير تطبيقها من قبل دائرة السجون، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن. وإضافة إلى ذلك، قدَّمت البعثة، من خلال المشاريع السريعة الأثر، خزانين من المياه لتركيبهما تحت سطح الأرض سِعَةُ كل منهما ٠٠٠ ٤٥ لتر إلى سجن أردمتا في القطاع الغربي.

٥٩ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٤ تموز/يوليه، أوفدت العملية المختلطة بعثة لتقصي الحقائق إلى سجن الضعين في شرق دارفور، في أعقاب ورود تقارير مستمرة عن أوضاعه البائسة والمهددة للحياة، واكتظاظه بالسجناء وهروبهم منه مؤخرا. وأفادت البعثة باحتجاز ٤٢ سجينة (٣٨ منهن صدر في حقهن حكم بالإدانة و ٤ سجينات ينتظرن المحاكمة)، بصحبة ١٢ طفلا دون السنتين من العمر في زنزانة تبلغ سعتها ١٥ سجينا، وهو ما يمثل انتهاكا للمعايير الدولية. وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وسلطات الولاية، اقترحت العملية المختلطة استخدام مشروع سريع الأثر لمعالجة الوضع وتوفير حيّز أكبر.

٦٠ - وفي تموز/يوليه، بَلَغت العملية المختلطة معلومات من مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور، بنيالا، مفادها أن التحقيق جارٍ في ١٤ حالة من حالات القتل والسرقة والحيازة غير المشروعة للأسلحة والذخيرة والجرائم الإرهابية المزعومة، وأن ٧ حالات منها قيد المحاكمة بالفعل.

٦١ - وفيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، استُكمِل برنامج بناء القدرات والتدريب بإطلاق حملة بعنوان ''حماية الأطفال/دعم جهود العملية المختلطة - لا للعلاقات الجنسية مع القُصَّر''. وطُبع ما بلغ مجموعه ٠٠٠ ٥٠ بطاقة جيب لتوزيعها على الموظفين مرفقة برسالة من الأمين العام مترجمة إلى ١٢ لغة تحظر ممارسة النشاط الجنسي مع أشخاص دون سن الثامنة عشرة، بصرف النظر عن سن الرضا المقررة محليا. وعُرِضت لافتات وملصقات تحمل الرسالة نفسها في مقار البعثة.

٦٢ - وتم توسيع نطاق البرنامج ليشمل المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية المضيفة لفائدة ٨٧٩ ١ مشاركا (١٤١ ١ امرأة و ٧٣٨ رجلا)، كان من بينهم ١٥٣ من ضباط الشرطة و ٥٢ من ضباط الجيش و ٦٧٤ ١ من النازحين وآخرون، بما في ذلك جهات الاتصال المعنية بحماية الطفل. وأكدت أنشطة الرصد المستمرة أنه يلزم بذل المزيد من الجهد من أجل تهيئة بيئة توفر حماية أكبر، مع تعزيز المسؤولية المحلية عن حماية الأطفال في ظل احتمال انسحاب العملية المختلطة من دارفور في المستقبل.

٦٣ - وعُقِدت بنجاح اجتماعات للدعوة إلى منع تجنيد الأطفال الجنود، واستخدام الأطفال كمقاتلين في الاشتباكات القبلية، وكذلك لمناقشة الاستمرار بنجاح في شن حملة ''لا للأطفال الجنود - حماية دارفور'' في مخيم السلام للنازحين في نيرتيتي في وسط دارفور، ومخيم كريندينغ في غرب دارفور، ومخيم عطاش ومخيم كلمة، وفي منواشي في جنوب دارفور. وفي حين أن الجهود المتضافرة للحد من ظاهرة تجنيد الجنود الأطفال في دارفور أسفرت عن تقدم ملحوظ، لا يزال احتمال استخدام الأطفال في الاشتباكات الإثنية مصدر قلق كبير.

٦٤ - وواصلت العملية المختلطة تيسير ودعم وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع عملياتها من خلال تدريب ٦٩٥ من حفظة السلام، منهم ١١٠ امرأة، بشأن تعميم المنظور الجنساني وبشأن العنف الجنسي والجنساني. وإضافة إلى ذلك، وضمن متابعة التوصيات التي قدمت خلال اليوم الدولي للمرأة لعام ٢٠١٦، درَّبت العملية المختلطة ١٥ من كبار المسؤولات الحكوميات على الدعوة ومهارات الاتصال.

٦٥ - وواصلت البعثة أيضا التصدي لمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات. وأُجريت تقييمات عامة لأخطار المتفجرات في ١٨ قرية في دارفور (٧ منها في القطاع الشمالي، و ٣ في القطاع الجنوبي، و ٥ في القطاع الغربي، وواحد في القطاع الأوسط، وتقييمان في القطاع الشرقي) حيث دمرت أفرقة إزالة الألغام ١ ١٦٥ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٧٢٨ ٢٢٥ من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وساهم تدمير قطع مخلفات الحرب من المتفجرات تلك في تهيئة بيئة أكثر أمانا للمجتمعات المحلية ودوريات البعثة والشركاء في المجال الإنساني.

٦٦ - ونظمت العملية المختلطة ٣٦٥ دورة للتوعية بمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات لفائدة ٥٣١ ٢٩ شخصا (٧٨٦ ٤ من الرجال و ٠٧٣ ٥ من النساء و ٥١٧ ١٠ من الفتيان و ١٥٥ ٩ من الفتيات). ونظمت الدورات في المناطق ذات الأولوية العليا التي ترتفع فيها نسبة التلوث بمخلفات الحرب من المتفجرات والتي يرتفع فيها تركيز النازحين الذين فروا من أعمال القتال المسلح في جبل مرة. وقدمت العملية المختلطة أيضا تدريبا على التعرف على مخلفات الحرب من المتفجرات والتوعية بسلامة الأسلحة النارية إلى ٣٨ من ضباط شرطة البعثة. ودعما لجهود تعزيز القدرات الوطنية، قدمت التدريب على المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة إلى ١٢ من ضباط الشرطة الحكومية في الجنينة، في غرب دارفور في ١٦ حزيران/يونيه.

جيم - الوساطة في النزاعات المحلية

٦٧ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، بدأت العملية المختلطة تنفيذ استراتيجية جديدة على نطاق البعثة للتصدي للعنف بين القبائل في دارفور. وتضع الاستراتيجية آليات داخلية لتنسيق جهود البعثة و فريق الأمم المتحدة القطري في هذا الصدد، سواء في المقر أو على المستوى القطاعي وآليات خارجية للتنسيق مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وحكومات الولايات. وسوف تُنفَّذ الاستراتيجية على أساس خطط عمل مصمَّمة لكل ولاية على حده يجري إعدادها حاليا، وهي خطط ستُحدِّد مجالات الأولوية الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لأنشطة البعثة المتعلقة بمنع النزاعات وتخفيف حدتها وحلها.

٦٨ - ومن أجل منع العنف الموسمي بين القبائل وكفالة موسم زراعي سلمي، عقدت العملية المختلطة ٣١ اجتماعا مع مختلف الجهات المعنية في جميع أنحاء دارفور، وهي تشمل الإدارات المحلية، ولجنة التعايش السلمي و لجنة حماية الزراعة، والمزارعين والرعاة، والسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية. وركّزت الاجتماعات على تحديد وتنفيذ التدابير الوقائية الرامية إلى الحيلولة دون نشوب اشتباكات بين المزارعين والرعاة، بما في ذلك منتديات التواصل والحوار، وحملات التوعية بالسلام الاجتماعي، وتعيين الحدود بين طرق انتجاع الماشية والمشاريع المجتمعية.

٦٩ - وواصلت العملية المختلطة العمل عن كثب مع حكومات الولايات وقادة المجتمعات المحلية في جهد يرمي إلى دعم الحل السلمي للنزاعات بين القبائل. وفي جنوب دارفور، دعمت تنفيذ ونشر الاتفاقات الموقعة بين قبيلتي المساليت والفلاتة، وقبيلتي المسيرية والرزيقات، وقبيلتي الزغاوة أم كملتي والزغاوة روتانا، وقبيلتي التعايشة والسلامات. وبعد مؤتمر للسلام الاجتماعي دام ليومين عُقد في شطاية، جنوب غربي كاس، جنوب دارفور، وهي منطقة شهدت توترات كبيرة بين البدو والنازحين من المزارعين على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، تم توقيع اتفاق سلام شامل في ١٣ آب/أغسطس بين قادة بني هلبة والداجو والفور والخزام والمسيرية والزغاوة، وتولى تيسير اتفاق السلام النائب الأول للرئيس ووالي جنوب دارفور والعملية المختلطة. ونص الاتفاق على إعادة جميع الأراضي الزراعية والمنازل إلى ملاّكها الحقيقيين، ونشر القوات الحكومية ومؤسسات سيادة القانون في المنطقة، وتدابير أخرى ترمي إلى تشجيع التعايش السلمي وعودة النازحين.

٧٠ - وفي أعقاب اندلا ع العنف بين الفور و النوايبة في نيرتيتي، وسط دارفور، في أوائل تموز/يوليه، تفاعلت العملية المختلطة مع لجنة التعايش السلمي ولجنة حماية الزراعة والإدارة

الأهلية والسلطات المحلية من أجل التوصل إلى حل ناجح لمنازعتهما وضمان عودة الفور المختطفين. ومنذ تموز/يوليه، شاركت العملية المختلطة في عمل لجنة معنية بالنزاعات ويسرت عملها من أجل تسوية التنازع على الأراضي بين الشاطبية، وهي إحدى عشائر قبيلة الرزيقات الشمالية، وقبيلة الزغاوة في منطقة كولقي، غرب الفاشر في محلية طويلة. وتواصلت اللجنة مع كلتا الجماعتين لكفالة تعايشهما السلمي، ومن المنتظر أن تُعد توصيات لوالي شمال دارفور لهذا الغرض. وفي جهد يرمي إلى الحيلولة دون نشوب المزيد من النزاعات بين قبيلة الرزيقات الشمالية والنازحين من الفور في سورتوني، شمال دارفور، اضطلعت العملية المختلطة ببعثات ويسّرت عدة اجتماعات بين المجموعتين بغرض نزع فتيل التوترات.

رابعا - تنفيذ استعراض نسبة القوات والشرطة إلى المهام المسندة إليهما، ونقل المهام المنوطة بالعملية المختلطة، واستراتيجية الخروج

ألف - تنفيذ استعراض نسبة القوات والشرطة إلى المهام المسندة إليهما

٧١ - واصلت العملية المختلطة العمل بقوام ١٤ كتيبة، في مقابل القوام المأذون به البالغ ١٦ كتيبة، وهي لن تتمكن من التنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بتحليل نسبة القوات إلى المهام المسندة إليها إلا عند النشر الكامل للكتائب الناقصة في منطقة البعثة. ورغم ذلك، فقد بدأت العملية المختلطة الاستعدادات لتنفيذ التوصيات. ولذا فقد كثفت الأمانة العامة والبعثة الجهود الرامية إلى كفالة نشر الكتائب القادمة ووحدة طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الأغراض المتبقية.

٧٢ - وبدأ عنصر الشرطة في العملية المختلطة إعادة هيكلة داخلية على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي، مع فرض مراقبة أكثر صرامة ووضع آليات لإدارة الأداء من أجل تحقيق كفاءة أكبر. ووفقا لتوصيات الاستعراض، زاد عنصر الشرطة من عدد أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات على مستوى مواقع الأفرقة. ونُشر ما مجموعه ٢٢٢ فردا من أفراد الشرطة إلى مواقع الأفرقة، وهو ما زاد معدل أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في الميدان بنسبة ٥ في المائة منذ إجراء الاستعراض. ومن أجل معالجة أوجه النقص في القدرات التشغيلية لوحدات الشرطة المشكلة، خصوصا فيما يتعلق بحماية المدنيين وكفالة وصول موظفي وإمدادات المساعدة الإنسانية دون عوائق، شجع عنصر شرطة في العملية المختلطة البلدان المساهمة بقوات شرطة على تدريب وتجهيز أفرادها لتلبية الاحتياجات التشغيلية والامتثال لمعدل صلاحية المعدات المملوكة للوحدات.

باء - نقل المهام المنوطة بالعملية المختلطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري

٧٣ - واصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري عملية التخطيط للنقل التدريجي للمهام، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥). وعُقد اجتماعهما التنسيقي الدوري في الفاشر في ١٩ تموز/يوليه، لمناقشة البرنامج المشترك لإرساء سيادة القانون في دارفور. وتلقى البرنامج دفعة إلى الأمام بفضل جهود متضافرة بُذلت في مجال الدعوة خلال اجتماعات المانحين في الخرطوم ونيويورك، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي أسفرت عن إعراب المانحين عن اهتمامهم بتمويل تنفيذه. وفي غضون ذلك، واصلت العملية المختلطة والفريق القطري عقد اجتماعات شهرية لمناقشة سبل جمع الأموال وتقديم الدعم التقني للمهام الانتقالية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

جيم - استراتيجية الخروج

٧٤ - طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، إلى الأمين العام أن يقدم توصيات، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بشأن الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها من أجل إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق النقاط المرجعية للعملية المختلطة. وفي هذا السياق، بدأ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومة مشاورات بشأن شكل وعملية وهدف اجتماع الفريق العامل المشترك المقبل المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر. وبناء على طلب المجلس، سوف يقدم الأمين العام تقريره وتوصياته بحلول ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الخطوات العملية التي ستُتخذ من أجل إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق النقاط المرجعية، بوسائل من بينها البناء على أي توصيات متفق عليها صادرة عن الفريق العامل المشترك.

خامسا - الجوانب المالية

٧٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٠/٢٨٦، مبلغا قدره ١ ٠٣٩,٦ مليون دولار للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٧٦ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٧٣٠,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٣٩٢,٨ ٥ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بينما سُددت

تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وذلك وفقا لجدول السداد الفصلي.

سادساً - ملاحظات

٧٧ - يشكل توقيع جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، باعتبارهما عضوين في نداء السودان، لاتفاق خريطة الطريق الذي أعده فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ خطوة هامة إلى الأمام في عملية دارفور للسلام. وإنني أثني على جميع أطراف الاتفاق والفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والعملية المختلطة لهذا الإنجاز. ويشكل التنفيذ المخلص لخريطة الطريق وسيلة يمكن بواسطتها معالجة النزاعات في السودان، بما في ذلك دارفور، وحلها من خلال عملية سياسية. ويتوقف نجاح خريطة الطريق في نهاية المطاف على إرادة الأطراف بالتقيد بأحكامها باغتنام الفرصة لاستئناف المفاوضات والتوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وطرائق لكفالة وصول موظفي وإمدادات المساعدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يدرك من بقي خارج عملية السلام أن مصالح سكان دارفور تتحقق على أفضل ما يكون عن طريق مشاركتهم في تلك العملية مشاركة كاملة وبلا تحفظ. ومن ثم، فإني أحث عبد الواحد النور، مرة أخرى، على الانضمام إلى عملية السلام دون شروط مسبقة.

٧٨ - وعلى الرغم من التقدم المحرز إثر توقيع اتفاق خريطة الطريق، لا تزال تقف أمام هذه العملية تحديات كبيرة. فقد تراجعت الأعمال العدائية المفتوحة في دارفور بوجه عام، ولكن لا يزال ٢,٦ مليون شخص في عداد النازحين، وسيتوقف أيضا تحقيق أمن مستدام على مستوى الدعم الذي يتلقاه الاتفاق من سكان دارفور ومقدار ما يجلبه لهم من رخاء. وأهيب، من ثم، بالحكومة إبداء الالتزام الضروري للتوصل إلى حل سياسي مستدام للنزاع يُعالج بالكامل الأسباب الكامنة وراءه.

٧٩ - ولا يزال من الضروري بذل جهود منسقة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف، ولا سيما تملّك الأراضي وإدارتها. وأرحب بالجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومة لمعالجة النزاعات القبلية عن طريق تيسير اتفاقات السلام وكفالة الوجود الحكومي في المناطق المضطربة. ونظرا لأهمية دعم الآليات المحلية لتسوية النزاعات، أهيب بالحكومة العمل بشكل وثيق مع العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري ومجموعات المجتمع المدني المحلي على وضع خطط عمل مصمَّمة لكل ولاية وحل النزاعات القبلية. وسيكون الدعم من قِبَل المجتمع الدولي، بوسائل من بينها المساعدة اللوجستية والتقنية، ضروريا أيضا في هذا الصدد.

٨٠ - ولا يمكن معالجة الحالة في دارفور على نحو كامل بدون استراتيجية تعالج التهديد الذي يمثله حاملو السلاح على المدنيين ودوافعهم. وما دامت الميليشيات التي تحارب جنباً إلى جنب مع الحكومة أو الحركات المتمردة بلا استراتيجيات خروج من أي نوع، فإن المخربين المحتملين في دارفور سيظلون في وضع يتيح لهم ممارسة تأثيرهم عليها. ويعد كل من تنظيم حمل الأسلحة وضبطها والأخذ بنظام عادل لإدارة الأراضي والموارد هما الطريقة الوحيدة لضمان الأمن المستدام في دارفور. وأحث الحكومة على الشروع في تقوية إدارتها لمؤسسات العدل عن طريق الاضطلاع بالإصلاحات الضرورية لمكافحة الإفلات من العقاب.

٨١ - ويظل القلق يساورني إزاء آثار منع وصول أفراد العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني والقيود المفروضة عليهم بخصوص تنفيذ ولاية البعثة وتقديم المعونة الإنسانية. وإني لأدعو مجددا الحكومة إلى كفالة وصول أفراد العملية المختلطة والشركاء العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، دون عوائق، إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع للاضطلاع ببعثات الرصد والتحقق وتقديم المساعدة الإنسانية. وألاحظ بارتياح التحسن النسبي في إصدار التأشيرات لأفراد العملية المختلطة والإفراج عن حاويات حصص الإعاشة لقواتها. ومع ذلك، يساورني القلق إزاء العدد الكبير من المعدات المملوكة للأمم المتحدة وللوحدات المتبقية في ميناء بورتسودان، وهو ما لا يزال يعيق الفعالية التشغيلية للبعثة. وأحث الحكومة، اتساقا مع التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات، على اتخاذ خطوات عاجلة لإزالة العراقيل البيروقراطية وكفالة الإفراج عن تلك الشحنات.

٨٢ - ويساورني أيضا بالغ القلق إزاء التقدم المحدود المحرز في تحقيق حلول مستدامة للنازحين. ولذا فإنني أحث الحكومة على العمل مع جميع الأطراف المعنية، بما يشمل النازحين والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، على تعزيز تهيئة الظروف المواتية لعودتهم بشكل طوعي وآمن وكريم وحصولهم على الخدمات الأساسية.

٨٣ - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لكل من الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك، مارتن أوهوموبي، وجميع قادة البعثة وأفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء العمل الإنساني الذي يواصلون العمل بلا كلل من أجل تحقيق السلام المستدام في دارفور في ظروف كثيرا ما تكون بالغة الصعوبة. وأود أيضا أن أثني على مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، وعلى الرئيسين السابقين تابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على التزامهم المتواصل بتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في السودان.

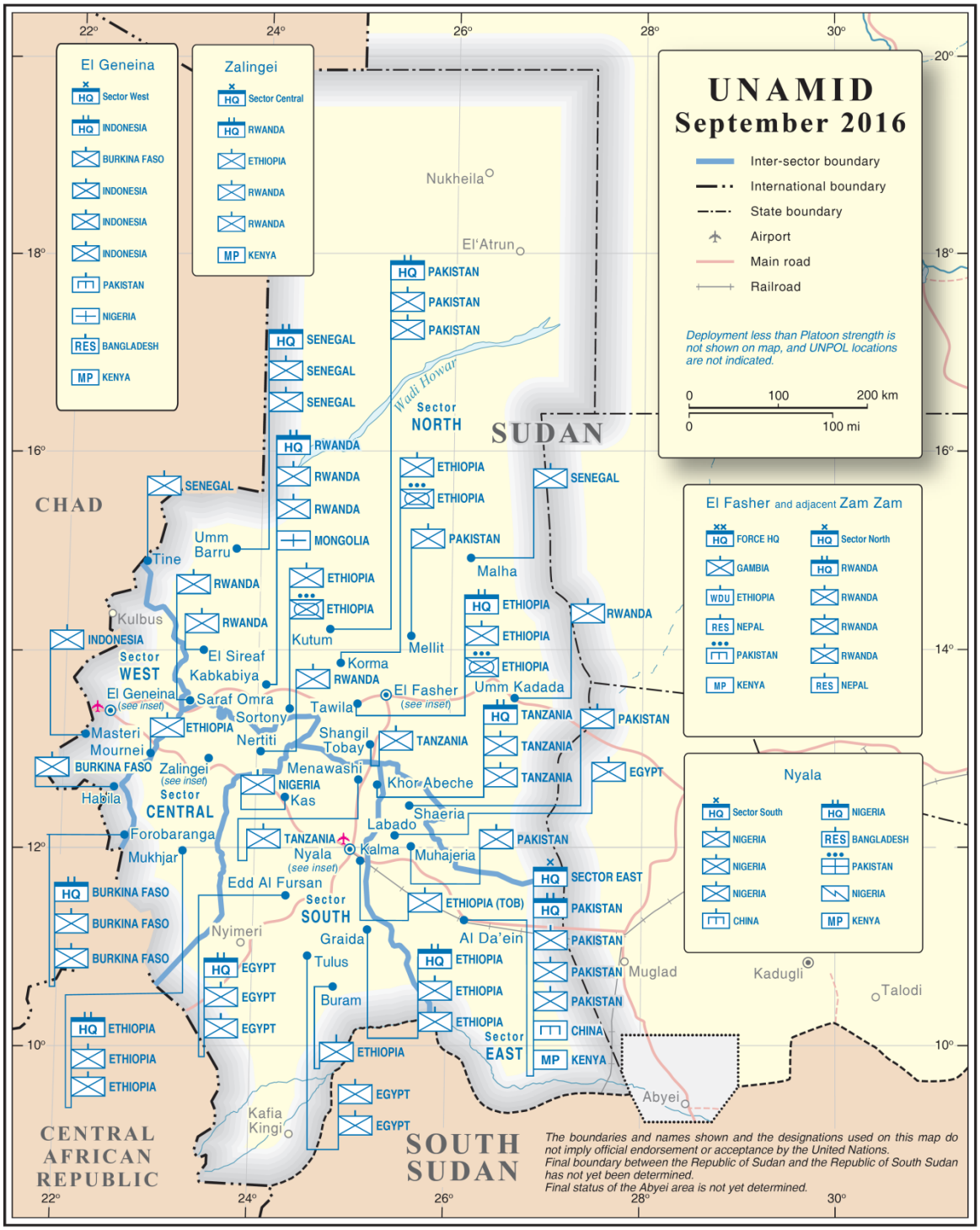

Map No. 4327 Rev. 24 UNITED NATIONS
September 2016 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)